المصدر: الاهـــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٥/٩/٣

هـــذه الاتفاقيـــة

واخيرا تم توقيع الاتفاق العسـكرى الذى يقضى بانسحاب اسرائيل من الممرات وتسليم حقول ابو رديس سـليمة وكاملة .

وقد استغرق التوصل الى هـذا الاتفاق وقتا طويلا واحتاج الى جهود مضنية واصرار عنيد فى ادارة الصراع مع اسرائيل .. ولم يكن ذلك أمرا غير متوقع او مستغرب فاسرائيل عندما وقعت اتفاقية الفصل الاولى بين القوات فى عام ١٩٧٤ انما اقدمت على هذه الخطوة وهى مازالت فى حالة ذهول من هول الهزيمة التى لحقتها فى حرب أكتوبر وفى جو مشحون بآثار الصـدمة التى تلقتها . أما فيما يتعلق بالاتفاقية الثانية فقد كانت اسرائيل قد بدأت تضيق من آثار الهزيمة واحست انها انسحبت من الارض التى ظنت لفترة طالت الى مايقرب من سبع سنوات انها اصبحت لها وأن حدودها الجديدة مع مصر قد وصلت الى قناة السويس .. وافاقت اسرائيل لتجد نفسها امام الامر الواقع وعليها ان تنسحب رغبت أم كرهت ومن هنا بدأت تقاوم وترفض وتشترط وازاء الموقف المصرى الجاد والذى لم يبد أى استعداد للتنازل عن حق من حقوقه وحقوق العرب كلهم اضطرت اسرائيل فى النهاية أن ترضخ وان تسلم وان توافق على الانسحاب الثانى كحلقة جديدة فى سلسلة الحلقات التى سوف تنتهى بالجلاء عن كل الاراضى العـربية المحتلة وعـودة الحقوق الوطنية للشـعب الفلسطينى .

والاتفاقية التى وقعت بالاحرف الاولى توطئة للتوقيع النهائى عليها فى جنيف تتميز أول ما تتميز بانها اتفاقية عسكرية محضة ويؤكد ذلك امران رئيسيان :

- اولا : واقع الانسحاب الاسرائيلى الى مابعد الممرات
- ثانيا : انها لم تمس حالة الحرب بين مصر واسرائيل بمعنى ان الحرب بيننا ما زالت قائمة . وقد تنشب فى اية لحظة اذا ما احست مصر ان اسرائيل تماطل فى تنفيـذ الاتفاقية وضرورة ان تؤدى الى الجـلاء عن كل الاراضى العربية وعودة الحقوق الفلسطينية .

وان كانت الاتفاقية قد نصت على التعهد بعدم استخدام القوة فى فترة تنفيذها فان ذلك لا يعنى من قريب او بعيد انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ذلك اننا لو عدنا الى المادة ٣٣ من ميثاق

الامم المتحدة نجدها تنص على : « يجب على اطراف اى نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلام والامن الدولى للخطر ان يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان يلجاوا الى الوكالات او التنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها الاختيار » .

وعلى ذلك فنحن بهذه الاتفاقية ننفذ ميثاق الامم المتحدة مع الاخذ فى الاعتبار ان التعهد فيها مشروط بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ والذى ينص على تنفيذ قرار ٢٤٢ والتعهد هنا ايضا لا يعتبر التزاما مستقلا قائما بذاته ولكنه يخضع لمجموعة شروط من بينها ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولى وحق الدفاع الشرعى .

وعلى هذا فان التعهد بعدم استعمال القوة مرتبط باستمرار الجهود نحو تحقيق السلام بقوة دفع واضحة ومصانة ومستمرة وهو ايضا لا يمس الحق الشرعى والطبيعى للدفاع عن النفس.

نحن اذا اردنا ان نلقى ضوءا اكثر على هذه النقطة يمكن ان نعود الى اتفاقية الهدنة التى وقعت مع اسرائيل فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ وبالقاء نظرة على هذه الاتفاقية يبدو الفرق الواضح بينها وبين اتفاقية الفصل التى تمت اول أمس ..

لقد التزم العرب فى اتفاقية الهدنة بمراعاة وقف اطلاق النار بشكل يفوق بكثير ما تستلزمه فترة الهدنة وهى بطبيعتها فترة مؤقتة . فقد تم التعهد فى اتفاقية الهدنة بخلاف الاتفاقية الجديدة بفض الاشتباك وبعدم استخدام القوة بالنسبة لحل المسألة الفلسطينية بأسرها . واكثر من ذلك فقد تضمنت الاتفاقية تعهدا بعدم القيام بأعمال عسكرية وضمان عدم القيام بمثل هذه الاعمال من جانب القوات غير النظامية وكان المقصود بها بالطبع الفدائيين .

ومن الطبيعى ان يكون الفرق واضحا وشاسعا بين اتفاقية الهدنة وبين اتفاقية الفصل بين القوات على اساس أن اسرائيل فى وضع مختلف من حيث :

- **اولا : ليست حرب ١٩٤٨ كحرب اكتوبر**
- **ثانيا : اصرار مصر الكامل وبلا قيود او حدود على تحقيق الامانى القومية العربية .**
- **ثالثا : استعداد مصر لكى تستأنف القتال فى اى وقت تستشعر فيه مماطلة او تسويفا من اسرائيل فى تنفيذ قرارات مجلس الامن التى تقضى بانسحابها من الاراضى العربية وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .**

ولقد نصت الاتفاقية ايضا على موافقة مصر على مرور البضائع الاسرائيلية غير العسكرية فى قناة السويس وعلى سفن غير اسرائيلية .

وقبل الدخول فى مضمون هذا النص ومعناه وهو يؤكد للعالم كله اصرار مصر على استمرار حالة الحرب من ناحية وحرصها فى نفس الوقت على التوصل الى سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الاوسط .

فمن ناحية استمرار حالة الحرب فهى تنفيذ لاتفاقية القسطنطينية التي وقعت عام ١٨٨٨ وطبقا لاحكامها يسمح للسفن الاسرائيلية بمختلف انواعها بالمرور فى قناة السويس اذا كان هناك سلام قائم مع اسرائيل . أما اذا كانت هناك حالةحرب فهذا امر لا تجيزه الاتفاقية ومن هنا فان مصر بسماحها بمرور البضائع الاسرائيلية غير العسكرية تؤكد استمرار حالة الحرب من ناحية وتبدى نوايا فى السلام من ناحية اخرى . واستعدادها لتحمل التزامات السلام فى حالة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية فضلا عن أنه يشكل اول اعتراف اسرائيلى بوجود حالة الحرب بينها وبين مصر واستمرارها .

ثم لنذهب ابعد من ذلك ونقول ان اسرائيل لا يهمها استعمال قناة السويس كممر مائى لنقل بضائعها سواء اكانت العسكرية او غير العسكرية ذلك أن ما يصلها من اوروبا يصل عن طريق البحر الابيض الى الموانى الاسرائيلية الواقعة عليه ومن غير اوروبا يصلها عن طريق ميناء ايلات على البحر الاحمر .

وفوق كل ذلك فان مصر قد قررت ان يكون دخل القناة من مرور البضائع الاسرائيلية غير العسكرية لخدمة القضية الفلسطينية . أى أن كل هذه الرسوم سوف تحول الى الثورة الفلسطينية توجهها فى العمل الذى تقوم به لاستخلاص حقوقها.

كذلك نصت الاتفاقية على عدم فرض الحصار على اسرائيل وهذا نص لا يتعارض مطلقا ولا يمس حقوق الدول الساحلية فى مضيق باب المندب او خليج العقبة فهذه الدول تملك حقوق السيادة على المياه الاقليمية التىتعطيها الحق والسلطة فى منع المرور غير العربى .

أما عن وجود الخبراء الأمريكيين فى محطات الانذار فهو جزء من الجهود المبذولة تحت اشراف الامم المتحدة للتوصل الى تسوية سلمية وهم يخضعون للسيادة المصرية ولقد اكد ذلك الرئيس انور السادات عندما سئل فى هذا الموضوع عندما قال: ان مصر تستطيع ان تطلب سحب هؤلاء الخبراء فى اى وقت تشاء فذلك امر من حقوق السيادة المصرية . وهم ايضا ــ كما

عبر الرئيس ــ شهود على مدى حرص الطرفين على تحقيق السلام والتبليغ عن اى محاولة للعدوان ... والتبليغ هنا لا يقتصر على الطرف الاخر ولكنه ايضا يمتد ليشمل مجلس الامن بوصفه الهيئة الدولية المسئولة عن تحقيق السلام فى المنطقة وذلك بالتطبيق العملى لقرارى ٣٣٨ و ٢٤٢ .

هذه هى اهم البنود التى وردت فى اتفاقية فصل القوات وعلينا ونحن نتابع تنفيذها على مدى الشهور الخمسة القادمة ان نضع فى اعتبارنا عدة امور اهمها :

- **اولا** : ليست هذه الاتفاقية اتفاقا نهائيا وانما هى خطوة نحو السلام .
- **ثانيا** : ان الاتفاقية تهدف اول ما تهدف للقضاء على اى محاولة لتجميد الموقف او فرض حالة اللا سلم واللاحرب .
- **ثالثا** : لن تستطيع اسرائيل بعد التوقيع على هذه الاتفاقية ممارسة محاولاتها للتسويف وتعطيل السلام .
- **رابعا** : انها تعبير عملى على اصرار مصر ورضوخ إسرائيل بعد محاولات مضنية منها للتهرب من توقيعها .
- **خامسا** : استمرار الجهود فى سبيل حل القضية حلا دائما وعادلا والتزام اسرائيل بذلك بمجرد توقيعها على الاتفاقية .

واعود فاقول ان الشوط مازال امامنا طويلا طويلا ولكن هذه الاتفاقية تعلن اعتراف اسرائيل بانها تحتل ارضا ليست لها وتغتصب حقوق شعب وان عليها ان تجلو عن هذه الارض اما عن طريق الخطوات السلمية المتتابعة وبقوة دفع مستمرة واما عوده الى القوة التى لا شك ان اسرائيل قد اقتنعت انها لن توصلها الى شىء فلن تحقق لها استمرار احتلال الارض ولن تهيىء لها فرصة اغتصاب حقوق شعب فلسطين .

لقد اكدت هذه الاتفاقية ان المفاوض المصرى قوى بايمانه القومى صلب وعنيد فى المحافظة على الحقوق الوطنية يبدى كل الاستعداد لتحقيق السلام مع التاكيد على وجود كلمتى الارادة المصرية والقرار المصرى فى قاموسه الوطنى باحرف بارزة . ■

على حمدى الجمال